

بلاغ للنائب العام باختفاء شقيق مؤسس حركة "6 إبريل"



السبت 18 مايو 2019 12:05 م

تقدّمت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، صباح أمس الخميس، ببلاغ رسمي للنائب العام، باختفاء الشاب "مصطفى ماهر إبراهيم الطنطاوي"، واحتجازه بدون وجه حق، وحمل البلاغ أرقام 7180 عرائض النائب العام.

وكان أحمد ماهر، مؤسس حركة 6 إبريل وشقيق مصطفى، قد قال أمس الأربعاء: إن "رئيس نيابة التجمع رفض استلام بلاغ باختفاء شقيقه بدون أي أسباب منطقية".

وألقت قوات أمن الانقلاب القبض على "مصطفى"، الثلاثاء الماضي، من منزله بـ"القاهرة الجديدة"، وبعد توجّه الأسرة لقسم الشرطة نفوا احتجازه أو معرفة مكان تواجده.

وكانت منظمات حقوقية قد نددت باستمرار سياسة الإخفاء القسري بحق المواطنين الأبرياء من قبل سلطات الانقلاب، إذ قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان (مقرها بريطانيا): إن "السلطات المصرية تواصل سياستها المنهجية في تعريض مئات الأشخاص للاختفاء القسري وحرمانهم كلياً من حماية القانون".

وكشفت، في بيان لها الأحد الماضي، عن "تعرّض أكثر من 446 شخصاً للاختفاء القسري لفترات متفاوتة عقب اعتقالهم منذ مطلع العام الحالي 2019، ظهر بعضهم بعد أيام مُتهماً في قضايا ملفقة، وبعضهم تعرّض للتصفية الجسدية، ثم أعلنت الداخلية مقتله خلال اشتباكات مسلحة، وظل مصير البعض مجهولاً حتى الآن".

ولفتت المنظمات الحقوقية إلى معاناة أهالي المعتقلين والمختفين قسرياً، قائلة: "بينما تعاني أسر المختفين في رحلة البحث عن مصير ذويهم، تُسد أمامهم الطرق القانونية كافة، وتمتنع الجهات القضائية عن فتح أي تحقيقات تخص عمليات الاختفاء، وتعرّض الأسر للخطر والتهديد إذا ما حاولوا البحث عن ذويهم في أقسام ومقار الشرطة".

وذكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أن معاناة أسر المختفين "تتضاعف عند إعلان الجهات الأمنية عن تصفية مطلوبين دون الإعلان عن بياناتهم، حيث تضطر الأسر إلى الوجود في جنبات المزارح لتفحص الجثامين بحثاً عن ذويهم".

وأكدت أن "الوضع في مصر يزداد قتامة، وانتهاج الجهات الأمنية لسياسة الاختفاء القسري أصبح روتينياً؛ في ظل تفشي الإفلات التام من العقاب لمرتكبي جرائم تعريض الأشخاص للاختفاء القسري، والتعذيب، والتصفية الجسدية، وفي ظل اطمئنان النظام المصري لموقف المجتمع الدولي المنافق إزاء ما يرتكبه من جرائم بحق المواطنين".